مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية

السيد : أوسرير منور

أستاذ مساعد مكلف بالدروس –جامعة بومرداس–

مقدمـــة :

لعله أصبح من المعروف لكافة المحللين والمهتمـــين بشؤون الاقتصاد الدولي ، إن هذا الاقتصاد قد شـــهد في العـــقد الأخـــير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية ، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماته تبحث في الآثـــار الاقتصادية لما أطلق عليها التحولات الاقتصـــادية للقـــرن الواحد والعشرين ، وأخذت تستعد بالإستراتيجيات والآليات المناسبة التي يمكن من خلالهـــا التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية في كل دولة إلى تعظيم المكاسب والإيجابيـــات التي تعود على الاقتصاد الوطني وتقليل الخسائر والسلبيات إلى أقل درجة ممكنة .

ويركز هذا البحث ، فيما يتعلق بالتحـــولات الاقتصادية العالمية على أربعة تحولات رئيسية :

أولها : يتلخص في استبدال سكرتـــارية الجات بمنظمة التجـــارة العالمية (WTO) لتكون أكثر فعالية في إدارة النظام التجاري الدولي.

ثانيها :كان اتجاه العـــالم إلى التكتلات الاقتصـــادية وتضاؤل دور الاقتصـــاد الوطني الواحد الذي يعمل بمفرده ليحل محلـــه الإقليم الاقتصادي .

ثالثها :تبلور في تعميق اقتصاديات الشراكة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

رابعها :كان التحـــول من استراتيجية الإحـــلال محـــل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، مع ملاحظة أن هذه التحولات الاقتصادية العالمية تتم في نفس الوقت الذي يحدث فيه تحرير التجارة الخارجية في معظم الدول النـــامية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذ.

ولعل التأمل في التحولات الاقتصادية العالمية ، يشير إلى أن تلك التحولات تتجه في التحليل النهائي إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدولية بين دول العالم خـــلال زيـــادة درجة الاعتمـــاد المتبـــادل Interdependence ليكون من أهم عوامل النمو فـــي الاقتصاديات المختلفة ، حيث تدور التحولات جميعها حول مبدأ تحرير التجـــارة الدولية ، وبالتالي تسعى كل دولة إلى تعظيم الصـــادرات وزيـــادة القدرة التنـــافسية على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الدولي ليتحول إلى الاستثمار من أجل التصدير ناهيك عن تحول الاستثمار الداخلي إلى الأنشطة التصديرية أيضا ، في قدر كبير منه .

ومن هذا المدخل يدور جدل على قدر كبير من الأهمية ، حول مستقبل المناطق الحرة باعتبارها أحد الأشكال الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في اقتصاديات القرن الواحد والعشرين ، هل يستمر الاتجاه إلى التزايد والتوسع في المناطق الحرة الذي بدأ يظهر بوضوح في السبعينيات والثمانينيات ويحول مناطق معينة مرورا بهونج كونج وحتى منطقة جبل على في إمارة دبي إلى مناطق يطلق عليها " جنات الاستثمار من أجل التصدير " أم تؤدي آليات تحرير التجارة الدولية سواء من خلال التحولات الاقتصادية العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على المناطق الحرة Free zones في مجال الاستثمار من أجل التصدير ؟

ومن هنا كان الهدف من هذا البحث الذي يقوم على افتراض أساسي مؤداه أن الاقتصاد الجزائري يتشكل بصورة أو بأخرى في إطار التحولات الاقتصادية العالمية ويتأثر بها إن آجلا أو عاجلا ، وعليه أن يبحث في تبنى الإستراتيجيات والآليات التي يحصل من خلالها على أكبر عائد ممكن من التفاعل مع العالم الخارجي بأقل تكلفة ممكنة ، من خلال إدارة العلاقات الدولية للاقتصاد الوطني بكفاءة وديناميكية .

وبالتالي يحاول البحث الكشف عن مستقبل المناطق الحرة كمناطق للاستثمار من أجل التصدير في الجزائر في ضوء وإطار الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة ، وذلك من خلال التحليل التالي :

<u>أولا</u> : التحولات الاقتصادية العالمية وموقفها من المناطق الحرة :

1- التحولات الاقتصادية العالمية :

لعل من المعروف أن التحولات الاقتصادية العالمية تتركز في أربعة تحولات رئيسية يمكن تناولها كما يلي :

1/1 منظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية :

يمكن القول أن الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO تلك المنظمة التي بدأت العمل من يناير 1995 ، والنتائج التي أسفرت عنها جولة أورجواى ، والمجالات التي شملت جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء تشير كلها إلى أن الاقتصاد الدولي متجه لا محالة للتحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع بل في مجال الخدمات والملكية الفكرية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية . خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين وستة سنوات وعشر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث ما إذا كانت دول نامية أم دول متقدمة .

1/1/1 – فالتحرير في مجال السلع يعني تحرير القطاع الزراعي والقطع الصناعي من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية من خلال تطبيق مبدأ " الدولة الأولى بالرعاية " Most Favored Nation ومبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر Predatory Conduct وبالتالي تحرير سياسة الإغراق

والدعم ، وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فان ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية Quantitative Restrictions (1)

2/1/1 – وتحرير تجارة الخدمات الذي يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد آثار جدل كبير حول معنى تحرير التجارة الدولية في الخدمات ، ذلك لأنه إذا كان ليس من الصعب معرفة المقصود بتحرير التجارة الدولية في السلع فهي تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التي تنال السلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى ، فانه ليس من السهل تطبيق هذا المفهوم – أي عبور الحدود – بالنسبة للخدمات ، إلا أن إمعان النظر يكشف عن أن معنى التحرير في حالة الخدمات هو تحرير القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها ، أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلاد المختلفة . ومضمون تحرير الخدمات ينسحب هنا على أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز ، مع تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مجال الخدمات بمعنى أنه إذا أعطت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك أو شركات الوساطة المالية أو السياحة الأمريكية مثلا فإن هذه الميزة تنسحب تلقائيا إلى كل الدول الأخرى (2)

و يلاحظ أن تحرير الخدمات يعني حرية تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء على حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة ولذلك يطبق في تحرير الخدمات الالتزام بمبدأ التحرير التدريجي ، مع التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الإعلان بصورة منظمة عن كل القيود واللوائح التي تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات وتحرير ، مع ملاحظة أن كل ما يخص الاتفاقية من التزامات على الدول النامية لا ينفذ إلا في الحدود التي لا تتعارض مع مقتضيات التنمية ، مع حق تلك الدول في طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية .

3/1/1 – أما فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية والصناعية ، فقد كفلت لها جولة أوروجواى الحماية والتنظيم والتحرير من القيود.

4/1/1 – أما عن تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية فقد أقرت دورة أوروجواى على وجود أخطار الجات ومنظمة التجارة العالمية بكل الممارسات والشروط والقيود والأحكام في قوانين الاستثمار التي تؤثر على سير التجارة الدولية ، تأثيرا مشابها لما يحدث عند إخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية ، مثل القيود المعروفة بالمكون المحلي حيث تشترط بعض الدول استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى مثل صناعة السيارات ، مقابل الحصول على التعريفية الجمركية المنخفضة وفي ذلك إجبار المستثمرة على استخدام المنتجات المحلية بدءا من استيرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر ، وغيرها من الشروط والقيود التي تحد من جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد المضيفة ويؤثر على التجارة الدولية عموما.

وفي سبيل تحرير قوانين الاستثمار من مثل تلك القيود والشروط ، فقد اتفق على الالتزام بإزالتها خلال مدة سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ومدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية ، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا . وفي نفس الوقت أنشئت لجنة في إطار الجات للإشراف على تنفيذ هذه الالتزامات.

2/1 التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها :

حيث اتجه العالم إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة (3) بين مجموعة من الدول التي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة ، فالاتحاد الأوروبي منذ 1995 ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية ، والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية ظهر منذ يناير 1989 وتطور في فبراير 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويعرف باسم النافتا NAFTA ، وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية وهناك تكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة والذي يبرز دور النمور الأسيوية وهذه المحاور هي :

1/2/1 – رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الأسيان ASEAN
ويضم ستة دول

2/2/1 – جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسفيكية المعروفة اختصارا
باسم أبيك APECوتضم 12 دولة .

3/2/1 – جماعة جنوب أسيا وشبه القارة الهندية والمعروفة باسم : سارك " وتضم 7 دول وهم الأكثر فقرا .

ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية ، وفي الطريق هناك سعي حثيث لإقامة تكتل اقتصادي عربي ، في مواجهة ما يشاع عن محاولة إقامة سوق شرق أوسطية رغم ما يفتقده الأخير من المقومات الأساسية للتكتل الاقتصادي بمفهومه العلمي والتطبيقي (4)

والأهم أن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات تتراوح بين حربة انتقال السلع والخدمات بدون قيد تعريفية أو غير تعريفية و إقامة بعض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العيني للسلع بدون عملات حرة ، وحرية انتقال رؤوس الموال بهدف الاستثمار المباشر ، فيما عدا تكتل الاتحاد الأوروبي الذي خطا خطوات أوسع وأكبر من ذلك .

3/1 – التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية :

ويأتي التحول الى اقتصادات المشاركة الدولية (الشراكة) في شكل أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولة من خلال اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : ينبع من سعي التكتلات الاقتصادية التي تكونت إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية قائمة على : المشاركة " بين واحد من هذه التكتلات وبن الدول التي لم تتكتل وقد بادر بذلك الاتحاد الأوروبي حينما اكتمل وبدأ ينظر الى إقامة علاقات مشاركة (شراكة (بين التكتل الأوروبي والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط في إطار التعاون الاقتصادي الأوروبي البحر المتوسط ليشمل 12 دول بحر متوسط (5) ، على إن يكون الهدف حرية التجارة والاستثمار من أجل صالح جميع الأطراف.

الاتجاه الثاني : التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض التجارية إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وينبع هذا الاتجاه من التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولى فيما تعلق بنمط التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية (6) وتأثرت به باقي الدول والأطراف المانحة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي أصبحت الاستثمارات الأجنبية أكثر الصور تعبيرا عن اقتصاديات المشاركة
(الشراكة) الدولية حيث أصبحت الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة تمثل في الوقت الحاضر النمط السائد في التمويل الخارجي للتنمية وأصبح من الواجب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

4/1- التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير :

وهذا التحول نابع من أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية كما أن تجارب جنوب شرق آسيا وغيرها ، هي الدول التي انتهجت استراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانيات السوق العالمية الى أبعد الحدود الممكنة بالإضافة الى أن استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في إنتاج الطبيعي للتحول نحو تحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية واقتصاديات الشراكة الدولية ، بل والتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة في تمويل التنمية.

2 – موقف التحولات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة :

لعل التحليل الخاص بالتحولات الاقتصادية العالمية يثير التساؤل حول موقف التحولات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة ، وما هي الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة كأسلوب أو سياسة لتشجيع الاستثمار المباشر من أجل التصدير وزيادة التبادل الدولي والنشاط التجاري الدولي ، هل يتم التوسع في إقامة المناطق الحرة بأنواعها المختلفة، أو يتم الاتجاه إلى أساليب وسياسات أخرى ؟

ويبدو أن الإيجاب على هذا التساؤل تستدعي إمعان النظر في مفهوم المنطقة الحرة وأنواعها وأهدافها ، هذا بالإضافة إلى ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية من توجهات واتجاهات فيما يتعلق بالمناطق الحرة .

فالمناطق الحرة لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشر التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة وهي جزء من إقليم دولة،لا تسرى عليه الإجراءات الجمركية والإدارة التي تسري على باقي اقليم الدولة ، وهي تعمق بذلك مبدأ تحرير التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي من أجل التصدير ، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي (7)

وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على مجموعة من الدول كأحد ترتيبات منطقة التجارة الحرة FREE TRADE AREA التي ينفق (8) عليها بين مجموعة من الدول لإزالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل منها بحاجزه الجمركي مع بقية دول العالم كما فيما يطلق عليه التفاعل بتحرير التجارة ، وقد تكون منطقة حرة مفتوحة لكل الجنسيات والدول التي تأتي لتمارس نشاط الاستثمار داخل المنطقة الحرة المخصصة من حدود دولة معينة.

وقد تكون منطقة حرة عامة لكل المشروعات تقوم على إدارتها ، هيئة عامة أو خاصة كما استحدث أخيرا في الكويت ولبنان واليمن (9) وقد تكون منطقة حرة خاصة قاصرة على مشروع بعينه.

وفي كل هذه الصور المختلفة المناطق الحرة ،هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغي تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق وأهمها تعظيم الصادرات والعائد من العملات الأجنبية من خلال زيادة الاستثمار من أجل التصدير المرتبط بالأسواق الدولية والأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمساهمة في تنشيط حركة التجارة العالمية (10)

ويبدو من الإمعان في التحليل الخاص بمفهوم المناطق الحرة وأنواعها وأهدافها وربطه بما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية من توجيهات واتجاهات فيما يتعلق بالمناطق الحرة أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يشير الى أن التوسع في إقامة المناطق الحرة على اختلاف أشكالها سكون أحد السمات المميزة لاقتصاديات القرن الواحد والعشرين التي ستتعايش وتنتعش في ظل عصر تحرير التجارة الدولية ،ولعل ما يحمل على الاعتقاد بذلك هي مجموعة من البراهين والأسانيد التي يمكن استنباطها من الربط بين التحولات الاقتصادية واتجاهاتها نحو المناطق الحرة في العالم ، كما يظهر من التحليل التالي ك

1/2 – لعل التأمل في أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية ينبأ عن ضرورة التوسع في المناطق الحرة وخاصة في مرحلة التحول و إعادة التكيف في اقتصاديات العالم وخاصة في الدول النامية ، وبعد دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية .بل ان الجزء الخاص بتحرير قوانين الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية تحمل في ثناياها التشجيع على إقامة المناطق الحرة ونجاحها ، وانتعاشها لأنهما تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة كما تشير

التجارب الماضية و فالجات ومنظمة التجارة العالمية تسعى إلى خلق وضع تنافس دولي في التجارة الدولية.

2/2 – تشير التكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طريقها الى التكوين أن أكثر الصور انتشارا هو إقامة منطقة التجارة الحرة FREETRADE AREA التي تعبر عن التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات من خلال رفع القيود التعريفية أو غير التعريفية على أمل إقامة بعض المشروعات المشتركة وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر ، وستحتاج هذه الصور من التعاون الاقتصادي وخاصة في المرحلة الانتقالية إلى وجود مناطق حرة Free Zones بين دول الإقليم الاقتصادي يتم الاتفاق عليها لتشجيع إقامة المشروعات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل تلك المناطق.

3/2 – يلاحظ على اقتصاديات الشراكة الدولية أنها تتجه الى إقامة مناطق حرة لتشجيع الاستثمار وخاصة في المرحلة الانتقالية من اتفاقيات الشراكة الدولية ، وفي إطار تحسين مناخ الاستثمار لدول المشاركة.

4/2 – تتجه دول العالم في إطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من اجل التصدير إلى زيادة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية ، حيث تزايدت أعداد المناطق الحرة الصناعية زيادة كبيرة في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية حيث أتخذ الكثير منها المناطق الحرة وسيلة من وسائل تطبيق استراتيجية افتتاح من أجل التصدير ، وخاصة في تجارب دول جنوب شرق آسيا والتي أخذت الدول الأخرى تحذو حذوها وتتوسع في المناطق الحرة العامة ، على نطاق كبير ، وكذلك التوسع في المناطق الحرة الخاصة ، على مستوى المشروع الواحد لزيادة الاستثمار من أجل التصدير ويكاد لا يخلو أي قانون لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي في أي دولة من وجود العمل بنظام المناطق الحرة وإعطاء الميزات والتسهيلات التي تنافس بها كل دولة الدول الأخرى . وخاصة في مجال إقامة المناطق الحرة الصناعية.

ثانيا : مدى انعكاس التحولات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري

يمكن القول أن التحولات الاقتصادية العالمية كان لها انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد الجزائري من عدة جوانب لعل من أهمها :

1 – إن مشاركة الجزائر في معظم الدورات التي اتفاقية GATTبما ذلك حضورها في دورة الأورغواي بصفتها عضوا ملاحظ الى جانب مصادقتها على العقد النهائي في مراكش لهو دليل على نيتها الصريحة في الإنضمام بغية تحقيق انفتاح أكثر على التجارة العالمية والاستفادة من مزاياها ، لهذا الغرض قدمت طلب الإنضمام في ديسمبر 1995 فشكلت لجنة وطنية يرأسها وزير التجارة مهمتها أساسا قيادة المفاوضات مع أعضاء المنظمة مع تحضير للانضمام وتحليل نتائج الانضمام ومن بين الإجراءات :

أ) تحضير ملف الانضمام.

ب) تحضير المذكرة المساعدة .

ج) التنازلات التعريفية.

وأهم دوافع وأثار انضمام الجزائر الى WTO

1 – الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2 – انتعاش الاقتصاد الوطني وتطويره.

لكل هذا لا ينبغي الآثار المنتظرة التي تنصت بشكل رئيسي على الاقتصاد الوطني ، ويظهر هذا التأثير على السياسات التالية :

- السياسة النقدية.
- السياسة الصناعية نظرا لما يعرفه الجهاز الإنتاجي بين ركود
- السياسة الزراعية التي تعاني زيادة على المشاكل الطبيعية من مشاكل التسيير والتهميش .
- السياسة الجمركية كونها في اتصال دائم بحركة المبادلات التجارية الدولية

مما يفرض التكيف والتوسيع رغم أن الجزائر ستخسر ما بين 1.5 – 2 مليار سنويا.

ارتفاع بعض السلع الخاصة بالحماية الفكرية بموجب الاتفاقية TRIPSكالبرامج الكمبيوتر

فان الاقتصاد الجزائري عليه لاستعداد بالإستراتيجية والآلية المناسبة التي تؤدي إلى تنظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات وخلق الاقتصاد التنافسي الذي يتواءم ويتكيف مع تحرير التجارة الدولية ليحصل منها على أكبر مكاسب ممكنة.

2 – انعكس التحول نحو التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري من عدة جوانب ، منها السعي الحثيث لإحياء دور تكتل اتحاد المغرب العربي ليكون نطاقا أكثر قوة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتفاعل مع العالم الخارجي للحصول على أكبر مكاسب ممكنة عن التجارة الدولية لكل دول الاتحاد مع ضمان انتعاش للتجارة البينية.

ومن جانب أخر سعي الجزائر على تنويع علاقاتها الاقتصادية مع كل أطراف الاقتصاد الدولي وتكتلاته الاقتصادية .

3 – يعتبر مؤتمر برشلونة الذي أنعقد في الفترة ما بين 27 و 28 نوفمبر 1995 قاعدة أساسية للتعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط حيث يهدف الى تحفز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة دول المنطقة وذلك يرفع من المستوى المعيشي للأفراد ورفع مستوى التشغيل وتقليل الفجوة بين مستوى التنمية في أوربا ودول جنوب المتوسط وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية (الأوروبية بالخصوص) في الدول المتوسطة ونقل التكنولوجية والمعرفة والمؤتمر برشلونة رمزا لعهد جديد في العلاقات بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط وهو بداية لمسار اندماج إقليمي فعلي ، وبالتالي تؤدي الشراكة الى قيام منطقة تجارة حرة في سنة

2010 للسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات المشتركة وهذا يتطلب تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق الى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية وهذا من أجل الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من علاقة الاقتصاد الجزائري مع الاتحاد الأوروبي واختصارا على الاقتصاد الجزائري أن يكون مؤهلا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وإقامة تحالفات إستراتيجية مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بدور محوري في تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول ذات المناخ الاستثماري المناسب.

4 – هذه التحولات والتغيرات العالمية والإقليمية استدعى من الجزائر جهود كبيرة نحوى تبنى استراتيجية الإنتاج وتطويره من أجل التصدير من خلال برامج الإصلاح الذي تطبقه الجزائر منذ أكثر من عشرية كاملة وهو ما يؤدي الى التوسع في المناطق الحرة لإنجاح الإستراتيجية التصديرية لأنها وسيلة ناجحة في جنوب شرق آسيا وغيرها في جذب وجلب الاستثمارات .

وخلاصة هذا التحليل ليس أمام الجزائر الا المضي قدما نحو قيام المناطق الحرة نتيجة للانعكاسات التي عكستها التحولات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري .

ثالثا : واقع المناطق الحرة في الجزائر

تعد المناطق الحرة من الأدوات التي تستعمل في جذب الاستثمارات لما تقدمه من تسهيلات وامتيازات وخاصة عندما تمكن المؤسسات الأجنبية من زيادة قدرتها التنافسية وعائد أكبر .

وعرف العالم المناطق الحرة منذ القرن الثامن عشر كانت تعبر محطات توقف لتداول السلع دخولا وخروجا بدون تحصيل ضرائب أو رسوم جمركية ولعمليات التخزين وإعادة التغليف والتعبئة وإضافة عمليات تجارية بسيطة للسلع حتى يتم إعادة تصديرها مرة أخرى وعموما فان المنطقة الحرة هي أية منطقة جغرافية محددة المساحة تستقر بها المشروعات لمزاولة أي نشاط اقتصادي وتتمتع هذه المشاريع بمزايا معينة وهناك سمات وخصائص معينة تميز المنطقة عن غيرها وتعد منطقة شانون بإيرلندا أول منطقة صناعية حرة في العالم حيث تم إنشاؤها في سنة 1959 ثم تبعها نشأة المناطق الصناعية الحرة وبتطورها ف] أوربا وبعدها أمريكا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا والدول العربية ومع تطور عدد المناطق تطورت طبيعة عملها ومن أهم الهداف التي يتم من أجلها إقامة المناطق الحرة :

جميع المناطق المقامة في العالم باختلاف صورها تتفق على هدف وهو التصدير بالإضافة الى وجود أهداف أخرى يحددها القانون الخاص بإقامتها وتلخص إحدى الدراسات أهداف إقامة المناطق الحرة في جميع الدول التي أنشئت أو تخطط لإقامة مثل هذا النوع من الأنظمة الجمركية الخاصة تتلخص في العناصر التالية :

1 – زيادة التكوين الرأسمالي الصافي .

2 – تنمية الصادرات وخاصة الصادرات الصناعية.

3 – خلق فرص عمالة جديدة.

4 – التنمية الصناعية .

5 – التنمية الإقليمية

إن إقامة المناطق الحرة بمقومات النجاح لا يؤدي إلى تحقيق الهدف الاقتصادي ، فالهدف الاقتصادي له توابع عجلة التطور والتنمية في البلد الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر .

في ظل تحديات وفرض العولمة فعلى الجزائر التكيف والتأقلم مع هذه المحيطات وهذا يقتضي إدخال تعديلات وإيجاد قواعد وقوانين محفزة لجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية والأجنبية ومن بين المشاريع فكرة إقامة المناطق الحرة وهنا من أجل زيادة حصيلة النقد الأجنبي ، تنمية الصادرات خارج المصروفات ايجاد فرص عمل جديدة.

جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 الذي خصص فصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة وبعملات قابلة لتحويل مسعرة من البنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة لتصدير مع سماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية.

وفي إطار المشروع الوطني لإقامة مناطق حرة أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى " منطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل " إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في ولاية وتم رسميا إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 وتعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير وتم اختيار بلارة بحكم الموقع والإمكانيات والهياكل والبينة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل.

تسيير المنطقة الحرة : يمنح امتياز استغلال المنطقة وتسيير ما من طرف شخص " المستغل " قد يكون شخصا معنويا عموميا أو خاصا يتم اختياره عن طريق مزايدة وطنية دولية مفتوحة أو محدودة تقوم بها وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها تتضمن دفتر شروط يعدد خصوصا حقوق المستغل ومهامه وواجباته والإتاوة التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك العمومية .

<u>أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر :</u>

هناك عدة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية :

أ) دافع التضخم والبطالة.

ب) دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية

ج) دافع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

الهيئات التي تشرف على المناطق الحرة :

1 – وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها حيث نجد الشباك الواحد المتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وكالة Apsi الضرائب ، بنك الجزائر المركز الوطني للسجل التجاري ، الجمارك ، إدراة الأملاك العمومية والبلدية ، البيئة الشغل وعن طريقه تمنح المزايا للمستثمرين.

2 – اللجنة الوطنية للمناطق الحرة : ترجع خلفية المنطقة للدولة وتضم اللجنة ممثلي 10 وزرات محددة في المادة 24 من نص المرسوم 94–320 وفي المجموع عدد أعضائها 21 عضوا .

الآثار المتوقعة في إنشاء المنطقة الحرة "بلارة " :

1 – **العمالة** : يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة وغير مباشر وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني وتم تقدير مناصب شغل المباشر ب 28000 منصب عمل .

2 – زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقـــل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية .

- قيمة الإيجار المباني والأراضي والكهرباء والغاز والاتصالات .
- استيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاج المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقا ب 20%.

3 – إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات لمنطقة .

4 – تطوير وتنمية الخدمات .

5 – المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بالمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية.

6 – تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة وتحسين مردودية الطاقات المحلية.

7 – زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات

ثانيا : **الآثار السلبية** : ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة في العالم بعض السلبيات ولانعكاسات وخاصة في بداية عملها ويمكن ايجازها في :

1 – الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية (إعفاء الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات فان الصبغة الجمركية والجبائية والعوائد رأس المال الموزعة) .

2 – عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية.

3 – اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي الى عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي الى انعكاسات سلبية على العمالة .

4 – التأثير على البيئة والمحيط حيث نصت المادة 13من المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المتعلق بالمناطق الحرة على أن توضع كميات الحطام والنفايات ولا سيما النسيجية والجلدية و اللدائنية و الزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني وهذا ينجم عنه تلوث ويصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة .

العوامل المفسرة في عدم انطلاق أداء المنطقة الحرة في جذب الاستثمار يبدو أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التعثر رغم أنها لديها المزايا والضمانات التنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم وأهم هذه العوامل :

1 – يبدو أن الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعة وليس من الجانب التشريعي فقط.

- غياب تحليل الدوافع والمهددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة .
- عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة .
- عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة عن تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة الحرة بجبل علي " دبي " هونج كونج ....

وأخيرا يلاحظ أن الانعكاسات المختلفة للمنظمة التجارة العالمية والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاديات الشراكة وما تفرضه متطلبات التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، كلها تشير الى ضرورة التوسع في إقامة المناطق الحرة في الجزائر لجلب الاستثمارات الضخمة من أجل التصدير.

فنجاح المناطق الحرة في أهدافها يتوقف على توفير مناخ استثماري مشجع بكل أبعاده البيئية والسياسية والاجتماعية والسياسات الاقتصادية مع الأخذ بين الاعتبار التحولات العالمية فيما يخص إقامة المناطق الحرة الجديدة التي يغلب عليها الاستثمار الصناعي التصديري الضخم ذو الصلة الوثيقة بالأسواق العالمية وجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد تصديري تنافسي يكون له وزن وثقل ومكان يليق به كاقتصاد محوري متوسطيا وأفريقيا ويتناسب مع ما يملكه من مزايا نسبية وتنافسية ليتحول في المدى الطويلان لم نقل على المدى المتوسط ليكون أحمد النمور.

المراجـــــــــع :

- 1

GATT,GATT:WHATITIS,WHATIT DOES ,GENEVA,GATT 1991
GATT,THE RESULTS OF THEURUGUAYROUNDOF MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS:THELEGAL TEXTS,GENEVA,SECRETARIAI 1994

2 – د.سعيد النجار ، الجات والنظام التجاري الدولي ، رسائل النداء الجديد ، جمعية النداء الجديد القاهرة ص .17

3 –د محمد السيد سعيد الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي والمتغيرات العالمية (دراسة) معهد البحوث والدراسات العربية 1992 ص ص 325-.333

4 – عبد المطلب عبد الحميد ، إعادة بناء السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية ، المجلة العلمية لمعهد البحوث والدراسات العربية العدد 24 جامعة الدول العربية القاهرة 1995 ، ص ص 3 – 7

5 – السفير رؤوف غنيم ، الشراكة المصرية ، الأوروبية ، ملحق الأهرام ، الاقتصادي ، القاهرة ، جويلة 1995 ، ص 5 .

6 – اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين القاهرة ، 1995 ، ص 12

7 – محمد العربي ، المتوسطة والشرق أوسطية وجهان لعملية واحدة دار الخلدونية الجزائر .2001

RTTP/WWW.WTO.ORG - 8

WWW/GOOGLE. COM - 9

10 – فضل علي متنى ، دور المنطقة الحرة في هذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة .2001

11 – عبد الله دواود باوزير، الفعالية التنظيمية للمنطقة الحرة بعدن ، أطروحة دكتوراة كلية التجارة جامعة حلوان .2000

12 – أوسرير منور دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونج كونج و سنغافورة ومصر رسالة ماجيستر معهد العلوم

الاقتصادية جامعة الجزائر 1996 .

13 – ندوة مستقبل المناطق الحرة في ظل المتغيرات العالمية أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فرع بورسعيد 1996/8/29.